٥ - الحالة في سيراليون

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات واتخذ قرارين وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية فيما يتعلق بالحالة في سيراليون. وتلقى أربع إحاطات قدمها الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وأربع إحاطات من رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام. وقدم كل من رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون والمدعية العامة بها أيضا إحاطة إلى المجلس بشأن المراحل الأخيرة من عمل المحكمة.

وناقش المجلس في جلساته الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وناقش المجلس أيضا الحالة السياسية والأمنية فضلا عن أنشطة دعم بناء السلام في سيراليون. وتم تمديد ولاية المكتب[٨٩] مرتين لمدة سنة واحدة كل مرة، وكان التمديد النهائي حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤[٩٠].

وفي أيار/مايو ٢٠١٢، قام مجلس الأمن بزيارة سيراليون ضمن بلدان أخرى خلال بعثته إلى غرب أفريقيا[٩١].

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية

في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات في البلد، وشدد على أنه من أجل تعضيد ”النجاحات غير العادية“ التي حققتها سيراليون منذ الحرب الأهلية فيها، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي ومجلس الأمن دعمهما وتخليهما باليقظة، مع التركيز بصفة خاصة على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفيما يخص التحضير للانتخابات، شدد على أهمية الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة وشجع كبار السياسيين على الالتقاء ومناقشة القضايا المثيرة للجدل بشكل صريح والسعي إلى تهيئة مناخ تكون فيه الانتخابات عادلة ويمكن في ظله للمواطنين اتخاذ قراراتهم بحرية دون خوف من التعرض للانتقام. وشدد أيضا على ضرورة تنفيذ فحوى البيان المشترك الموقع بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الذي يشمل إنشاء لجنة مستقلة لتلقي الشكاوى ضد الشرطة وتقديم الدعم من جميع الأحزاب السياسية لهيئات الإدارة الانتخابية في البلد. وإذ أشاد بعمل الجمعية الشبابية لجميع الأحزاب السياسية والجمعية النسائية لجميع الأحزاب السياسية، شدد على دور المبادرات المشتركة بين الأحزاب في منع إثارة أعمال العنف وزيادة الوعي فيما يتعلق بأداء المرأة دورا أكبر في المجال السياسي[٩٢].

واستنادا إلى نتائج زيارته إلى سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ركز رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام في إحاطته الإعلامية على الانتخابات المقبلة والتحديات الإقليمية لبناء السلام والعملية الانتقالية في البلد. وأقر بأن الأعمال التحضيرية التقنية والمالية للانتخابات تجري حسب الموعد المحدد، ولكنه أكد أن هناك حاجة إلى التشجيع على إجراء حوار أكثر انفتاحا بين الأحزاب السياسية والمؤسسات الانتخابية الوطنية. وشجع القادة السياسيين على إظهار التزامهم بمنافسة سياسية حرة ومنصفة وسلمية، وحث الأحزاب السياسية على تنفيذ البيان المشترك لعام ٢٠٠٩. وأضاف أن إنشاء بيئة سياسية تمكينية ومواتية ينبغي أن يكون الأولوية الفورية للمكتب. وقال إن مجلس الأمن ركز مؤخرا على التهديدات عبر الوطنية التي تحدق بالسلام والأمن، وأنه ينبغي مع ذلك بذل مزيد من الجهد. وذكر أيضا أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يضطلع بدور حيوي في هذه المسائل مما يقتضي تقديم الدعم له على نحو قوي ومتواصل من قبل المجلس[٩٣].

وأبرز ممثل سيراليون التزام حكومته بتوطيد السلام وعزمها على الاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة بغية تعزيز الحوار السياسي والالتزام الجماعي بإجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. وشدد على التزام الحكومة بنظام الحكم الديمقراطي والحفاظ على استقلال المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة المستقلة لوسائط

(٨٩) للاطّلاع على مزيد من المعلومات عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، ”البعثات السياسية وبعثات بناء السلام“.

(٩٠) القراران ٢٠٦٥ (٢٠١٢) و ٢٠٩٧ (٢٠١٣).

(٩١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، ”بعثة مجلس الأمن“.

(٩٢) S/PV.6739، الصفحات ٢-٧.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

الإعلام. وأشار إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية تضطلع بدور قيادي في عملية تسجيل الناخبين والتحقق من هوياتهم بالاستدلال الحيوي واستعراض وإصلاح القوانين الانتخابية[٩٤].

وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أكد فيه من جديد دعمه للجهود المتواصلة لتوطيد السلام في سيراليون ودعا جميع الأحزاب السياسية إلى المشاركة البناءة في حوار نزيه ومفتوح وتكثيف جهودها من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وحرة ونزيهة. ودعا المجلس قيادة الأحزاب السياسية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة فيما بين الأحزاب، وتشجيع المشاركة السياسية واللاعنف بين أعضائها، وكفالة التقيد التام بالأصول القانونية وبالتوصيات الواردة في البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩[٩٥].

وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قال الممثل التنفيذي للأمين العام في إحاطته إن التركيز الرئيسي لعمل المكتب ينصب على الأعمال التحضيرية لانتخابات ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وذكر أن الترتيبات الانتخابية الرئيسية، لا سيما عملية تسجيل الناخبين بالاستدلال الحيوي، قد اختتمت بنجاح وأن أنشطة أخرى من قبيل شراء المواد الحساسة لا تزال جارية. وأضاف أن جميع الأحزاب السياسية المسجلة العشرة، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وقعت على إعلان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، ملتزمة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية، ولم تقع أي حوادث عنف سياسي منذ ذلك الحين. وإذ رحب بالتطورات الإيجابية في البلد، نبه إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام مستمر لتعزيز الحوار البناء والثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية؛ وكفالة الثقة في قطاع الأمن؛ وتحسين الاتصال والحوار بين اللجنة الوطنية الانتخابية والأحزاب السياسية؛ وإدارة دور وسائط الإعلام[٩٦].

وأشار رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام في إحاطته الإعلامية إلى أن الترتيبات اللوجستية والمالية اللازمة للانتخابات جاهزة، لكنه قال إن التحدي الأكبر المطروح هو التحدي السياسي. وأفاد بأن اللجنة تعتزم السفر إلى سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لتقييم الوضع، وأثناء وجودها هناك، ستؤكد على ضرورة مواصلة الحوار السياسي المفتوح والشامل للجميع والتقيد بالالتزامات الواردة في البيان المشترك لعام ٢٠٠٩ والإعلان السياسي الصادر في أيار/مايو ٢٠١٢. وأشار إلى أن الفترة التي تعقب الانتخابات تتطلب زيادة التركيز على عدة شواغل في مجال بناء السلام لا تزال مطروحة، ولا سيما بطالة الشباب، ومكافحة الفساد، والجريمة عبر الوطنية[٩٧].

وأكد ممثل سيراليون أن الحكومة سوف تواصل إظهار قيادة قوية في التعامل مع مسائل العنف السياسي، وأن الجناة سيتم تقديمهم إلى العدالة. وحث مجلس الأمن والأمم المتحدة، بشكل أعم، على الحفاظ على دعمهما الكامل للعملية الانتخابية الجارية، نظرا لأن انتخابات عام ٢٠١٢ هي اختبار حاسم لتوطيد السلام والأمن والديمقراطية في سيراليون. وحث أيضا الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على مواصلة دعم المحكمة الخاصة لسيراليون[٩٨].

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، الذي رحب فيه بالجهود المبذولة في التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وشدد على أهمية هذه الانتخابات بصفتها ”مؤشرا رئيسيا“ على توطيد السلام في سيراليون. وطلب المجلس إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون ومؤسساتها الانتخابية والديمقراطية والأمنية في التحضير للانتخابات وإجرائها. وطلب المجلس كذلك من المكتب مساندة الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات وتخفيف آثارها، بسبل من بينها تشجيع الحوار الشامل للجميع بين الأحزاب السياسية والحكومة وجميع الجهات صاحبة المصلحة.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أثنى فيه على سيراليون لإجرائها انتخابات رئاسية وبرلمانية وانتخابات المقاطعات وانتخابات محلية وإكمالها بنجاح. ودعا المجلس جميع الأحزاب السياسية والمرشحين إلى قبول نتائج الانتخابات والعمل مع الحكومة على نحو بناء، من خلال الحوار الوطني والمصالحة. وشدد المجلس على أهمية الانتخابات وعلى قبول نتائجها على نطاق واسع كمؤشر رئيسي على توطيد السلام في سيراليون. وأشار كذلك إلى طلبه المقدم إلى الأمين العام بأن يوفد إلى سيراليون بعثة تقييم تقنية

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٩٥) S/PRST/2012/11.

(٩٦) S/PV.6829، الصفحات ٢-٥.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

مشتركة بين الوكالات، تنظر بصفة خاصة في مقترحات تفصيلية وتوصية بجدول زمني للعملية الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وتخفيض قوامه، واستراتيجية خروجه في موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣[٩٩].

المحكمة الخاصة لسيراليون

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قدمت رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، إحاطة إلى المجلس عن أنشطة المحكمة وإنجازاتها. وأشارت إلى عملية استقصاء وطنية مستقلة أجريت في سيراليون وليبريا تبين فيها أن ٩١ في المائة من السكان في سيراليون و ٧٨ في المائة من السكان في ليبريا يعتقدون أن المحكمة الخاصة قد ساهمت في إحلال السلام في بلديهما. وقالت إن الفضل في ذلك يعود إلى المجلس والتزامه الثابت بعمل المحكمة. وذكرت أن المحكمة هي أول محكمة ترعاها الأمم المتحدة تضطلع بعملها في الأراضي التي ارتكبت فيها انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وأكدت أيضا على الاجتهاد القضائي الابتكاري للمحكمة التي كانت أول محكمة تقر بأن الزواج بالإكراه يمثل جريمة ضد الإنسانية وأن العنف الجنسي شكل من أشكال الإرهاب، وكانت أول محكمة ترسي اجتهادا قضائيا في مجال تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. وقالت إن المحكمة ستنهي قريبا قضيتها الأخيرة ضد تشارلز تايلور، وبعدئذ ستنتقل المحكمة إلى مركز تصريف الأعمال المتبقية وتغلق أبوابها؛ وستكون أول محكمة جنائية دولية تفعل ذلك. وشددت على أهمية محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وعلى أن دعم المجلس لها سيكون ضروريا[١٠٠].

وقالت المدعية العامة لدى المحكمة الخاصة لسيراليون في الإحاطة التي قدمتها أنه بالرغم من التحديات التي واجهتها المحكمة على مدى عقد من عملها، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل توجيه الاتهامات وتعيين الموظفين وحماية الشهود، فقد اضطلعت بدور رئيسي في محاكمة مجرمي الحرب. وشددت على أن أمن الشهود لا يزال يشكل تحديا كبيرا، وأن من الأهمية بمكان كفالة توفير الموارد المالية الكافية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لحماية الشهود ومن قد يصبحون عرضة للخطر بسبب شهادة الشهود[١٠١].

قالت ممثلة سيراليون إن المحكمة قد نجحت في تحقيق أهدافها، وقدمت مساهمات كبيرة إلى العدالة بين الجنسين ووضعت الأساس لاعتبار أفعال الزواج بالإكراه والعنف الجنسي وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال خلال الصراع جرائم يعاقَب عليها بموجب القانون الدولي. وأكدت على أهمية إنجاز ولاية المحكمة ومهامها المتبقية، ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه وإلى كفالة توفير الموارد الكافية[١٠٢].

وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لعمل المحكمة الخاصة ومساهمتها في العدالة الجنائية الدولية، وسيادة القانون، والحفاظ على السلام والأمن في سيراليون وكذلك في المنطقة الإقليمية[١٠٣]. وأعربوا عن تطلعهم إلى إنجاز عمل المحكمة والانتقال إلى المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم المالي[١٠٤].

وفي نفس الجلسة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أكد فيه من جديد دعمه القوي للمحكمة الخاصة وأثنى على التقدم المحرز. وأقر المجلس بضرورة معالجة المسائل التي ستتبقى بعد إغلاق المحكمة، وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم المحكمة الخاصة وهي تسير في اتجاه المرحلة النهائية لأعمالها[١٠٥].

المرحلة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم الممثل التنفيذي للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات في البلد وقال إنه، في ضوء التقدم الذي أحرزته سيراليون ومكتب الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ ولايته، من المناسب الآن الشروع في إعادة تشكيل المكتب والنقل التدريجي للمسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن المكتب سيواصل أداء المهام المتبقية الرئيسية الثلاث، وهي: منع نشوب النزاعات ودعم الوساطة لعملية مراجعة الدستور؛ وتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن؛ ودعم تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان. وشدد على أهمية الموارد التقنية والمالية

(٩٩) S/PRST/2012/25.

(١٠٠) S/PV.6844، الصفحات ٢-٥.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (ألمانيا)؛ الصفحة ١٠ (باكستان وتوغو)؛ الصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي وكولومبيا)؛ والصفحة ١٦ (غواتيمالا).

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ١٥ (توغو)؛ الصفحة ٢٠ (الولايات المتحدة).

(١٠٥) S/PRST/2012/21.

لضمان الانتقال السلس، ودعا لجنة بناء السلام والشركاء الدوليين إلى مواصلة دعمهم[١٠٦].

وأفاد رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام أنه، خلال زيارة اللجنة إلى سيراليون في شباط/فبراير ٢٠١٣، تبين لها أنه رغم أن العديد من الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل يمكن نقلها إلى جهات فاعلة أخرى، فلا تزال هناك حاجة إلى استمرار الحوار والتعاون السياسي في بضعة مجالات محددة. وأشار إلى أن العديد من أصحاب المصلحة شددوا على أهمية أن يقدم المكتب المساعدة اللازمة لعملية مراجعة الدستور وإلى قطاع الأمن. وقال إن اللجنة ستوجه اهتمامها إلى دعم العملية الانتقالية، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى توفير أي موارد لازمة لسد الثغرات الناجمة عن الانسحاب التدريجي للبعثة[١٠٧].

وأكد ممثل سيراليون على استعداد حكومته للتعاون مع الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، والشركاء الإنمائيين في تنفيذ عملية انتقال سلس ومنظم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام إلى ”نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة الاعتيادي“. وحث على إدارة العملية الانتقالية بعناية وإيلاء الاعتبار الواجب لأثرها على المكاسب التي تحققت حتى الآن في الأجلين القصير والطويل في سيراليون. وأكد أن حكومته لا ترغب في أن تظل مدرجة في جدول أعمال المجلس إلى ما لا نهاية، بيد أنها ترى أن من الضروري أن يسترشد المجلس في قراراته بالظروف السائدة في سيراليون[١٠٨].

وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، اتخذ المجلس القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) الذي مدَّد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة عام واحد حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وشجع المجلس، في جملة أمور، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وحكومة سيراليون والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على تشكيل فريق توجيهي للمرحلة الانتقالية لتحديد ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم إلى سيراليون من أجل نقل المهام المتبقية بعد انسحاب المكتب. وأعرب ممثل سيراليون، الذي تكلم بعد التصويت، عن تقدير بلده وأكد التزام حكومته بالتنفيذ الكامل للقرار[١٠٩].

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدم الممثل التنفيذي للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات في تنفيذ خطة الانتقال والخروج التي تهدف إلى سحب المكتب بالكامل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وأشار إلى أن المكتب يحرز تقدما جيدا وهو على أتم الاستعداد لإكمال العملية في الميعاد المقرر. وأضاف أن فريق الأمم المتحدة القطري أحرز تقدما في عمله في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وذكر أن سيراليون شرعت في أعمال كبيرة من قبيل تدشين الخطة الإنمائية للبلد وخطة تحقيق الرخاء، وفي عملية الاستعراض الدستوري[١١٠].

وركز رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام في إحاطته على انتقال المكتب، وخطة حكومة سيراليون لتحقيق الرخاء، ومستقبل عمل اللجنة. وأكد على التحديات الجسام التي تواجه سيراليون خلال عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وذكر أن سحب المكتب ينبغي النظر إليه باعتباره تحويلا للدعم الدولي، وليس بوصفه ذروته. وفيما يتعلق بتقليص دور لجنة بناء السلام، قال إن الاستراتيجية الانتقالية يجري وضعها وسيجري التشاور بشأنها مع المجلس في أوائل عام ٢٠١٤[١١١].

وذكر ممثل سيراليون أن حكومته تؤيد سحب المكتب. وأضاف أن استعراض عمل لجنة بناء السلام إشارة إلى تحسن البيئة الأمنية في البلد. وفيما يتعلق بتنفيذ خطة تحقيق الرخاء، فقد حث المجتمع الدولي على مواصلة دعم العملية الإنمائية للبلد، بسبل من بينها تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم التعليم ومؤسسات الحكم الرئيسية في البلد[١١٢].

---

(١٠٦) S/PV.6933، الصفحات ٢-٥.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

(١٠٩) S/PV.6942، الصفحة ٢.

(١١٠) S/PV.7034، الصفحات ٢-٤.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٦.

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

الجلسات: الحالة في سيراليون

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6739 ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/160)		سيراليون (وزير الخارجية والتعاون الدولي)	الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	
S/PV.6748 ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/160)					S/PRST/2012/11
S/PV.6829 ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	التقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/679)		سيراليون	الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	
S/PV.6831 ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	التقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2012/679)	مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة (S/2012/698)	سيراليون		سيراليون	القرار ٢٠٦٥ (٢٠١٢) ١٥-٠-٠
S/PV.6844 ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢			سيراليون (نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي)	رئيسة المحكمة الخاصة لسيراليون، والمدعية العامة بها	جميع أعضاء المجلس[أ]، جميع المدعوين	S/PRST/2012/21
S/PV.6876 ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢			سيراليون		سيراليون	S/PRST/2012/25
S/PV.6933 ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/118)		سيراليون (وزير الخارجية والتعاون الدولي)	الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	
S/PV.6942 ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير العاشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/118)	مشروع قرار قدمته أستراليا، وتوغو، ورواندا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة (S/2013/181)	سيراليون		سيراليون	القرار ٢٠٩٧ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.7034 ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	التقرير الحادي عشر للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2013/547)		سيراليون (وزير الخارجية والتعاون الدولي)	الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوّين	

(أ) كانت الهند ممثلة بوزير الدولة للشؤون الخارجية.

٦ – الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة واعتمد بيانا رئاسيا واحدا في ما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقع ١١ بلدا[١١٣] من بلدان المنطقة في أديس أبابا على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، رحب المجلس بالإطار في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، وأكد على أهميته لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية[١١٤].

إطار السلام والأمن والتعاون

في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدم الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إحاطة إلى المجلس عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وذكر الأمين العام أن الإطار يمثل خريطة طريق واضحة للقادة من أجل العمل معا وتحديد خطة مشتركة لتحقيق السلام الدائم والازدهار في المنطقة. وأعرب عن قلقه العميق إزاء القتال بين حركة ٢٣ مارس والقوات المسلحة الكونغولية، ودعا جميع الأطراف إلى إحراز تقدم على المسار السياسي بالعودة إلى محادثات كمبالا. كما ناشد الأطراف الموقعة على الإطار بأن تعمل بصورة بناءة بعضها مع البعض ومع المبعوث الخاص من أجل وضع معايير لالتزاماتها؛ ودعا المجتمع الدولي إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة تحت تصرفه، من المحاكمات الجنائية الدولية ونظم الجزاءات، وصولا إلى تقديم المساعدة الإنمائية. وفي سياق آفاق السلام الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار إلى لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتباره أداة هامة، ولكن فقط كجزء من نهج شامل يشمل الأمن والتنمية[١١٥].

وتكلم رئيس البنك الدولي عن طريق التداول بالفيديو من واشنطن العاصمة، فقدم إلى المجلس إفادة عن رحلته الأخيرة مع الأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. وشدد على الصلة القوية بين التنمية والسلام، والتزام الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي بالتعاون وتحقيق فوائد ملموسة لسكان منطقة البحيرات الكبرى سعيا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وأعلن أن مجموعة البنك الدولي سوف تقدم مبلغا إضافيا قدره بليون دولار يخصص لمسائل التنمية عبر الحدود، ولا سيما مشاريع الطاقة الكهرمائية وروابط النقل وإدارة الحدود والزراعة وسبل العيش الريفية التي تستهدف اللاجئين والمشردين داخليا[١١٦].

(١١٣) أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والكونغو. وتعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بصفتها جهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

(١١٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء الأول، القسم ٧، ”الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية“.

(١١٥) S/PV.7011، الصفحة ٧.

(١١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨–١٠.